تقديم

أصبحت كلمة الديمقراطية من أكثر الكلمات استخدامًا فى الخطابين السياسى والإعلامى فى الدول المتخلفة سياسيًا.....

وتوحى الكلمة بمعان طيبة متعددة، خاصة لدى الشعوب المحرومة منها.....

منها ما يرتبط بجوهر الكلمة ارتباطًا حقيقيًا..... مثل مشاركة الشعب فى حكم نفسه وصناعة حاضره ومستقبله.....

ومنها ما له ارتباط نسبى مثل تحقيق المساواة والعدالة وتطلعات الإنسانية الخيرة.....

ومنها ما لا يرتبط بها إلا من حيث كونها نتيجة عنه وليست سببًا له.....

وهناك أيضًا الجرائم التى ترتكب باسم الديمقراطية.....

يحتاج تحقيق جوهر الديمقراطية إلى وسائل وآليات.....

منها حرية الإعلام، وحرية إنشاء الأحزاب، وتقسيم السلطة بحيث لا يستبد بها فرد أو هيئة أو حزب..... ودورية الانتخابات للرئاسة وللسلطة التشريعية، ولبقية المناصب الهامة، كالمحافظين ورؤساء المدن وما إلى ذلك، وشفافية عمل الحكومة حتى يمكن تطبيق مبدأ الثواب والعقاب.....

ومع ذلك، فكل ذلك لا يضمن مشاركة شعبية تعبر عن إرادة الجماهير بالضرورة؛ إذ يتهدد الديمقراطية خطران فى الواقع المعاصر: احتكار النخبة السياسية للسلطة، ومراوغة القواعد الديمقراطية بما يكفل الاستمرار فى الحكم بأشكال مختلفة. وهو ما أطلق عليه المفكر الدكتور عصمت سيف الدولة توصيف «الاستبداد الديمقراطى» الذى قد يعيد صياغة القوانين، بل والدساتير، ليكفل استمراره فى مقاعد السلطة ويحول دون تمثيل حقيقى للإرادة الشعبية. والخطر الثانى هو آليات السوق التى قد تفرغ الشكل الديمقراطى من أى مضمون حقيقى، فيصبح الإعلام وسيلة لاستلاب

الجماهير، والأحزاب مجرد أدوات فى يد النخب الرأسمالية، ويتم توظيف ثغرات القانون ليصبح وسيلة للتعدى على الإرادة العامة، مع تسخير السياسات العامة لتخدم مصالح ضيقة تهدر المصلحة القومية وتهدد الأمن القومى والإنسانى، وهو ما أسماه المفكر الفرنسى چاك إلول «الوهم الديمقراطى». وما بين الاستبداد الديمقراطى والوهم الديمقراطى ـ شقى الرحى ـ تضيع تطلعات الشعوب إلى ديمقراطية حقيقية تكفل التمثيل العادل لكل طوائف المجتمع وفئاته.

وللرئيس الأمريكى إبراهام لنكولن قول نموذجى مشهور عن الديمقراطية: هى حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب.....

وهو قول مغرق فى المثالية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.....

فلا يذهب إلى صناديق انتخابات الرئاسة الأمريكية أكثر من نصف المسجلين، وغالبًا ما يحصل الرئيس المنتخب على أكثر قليلاً من نصف أصواتهم، مما يعنى أنه يحكم أمريكا ـ والعالم ـ بحوالى من ١٥ إلى ٢٠٪ من أصوات الشعب الأمريكى.....

وغالبًا ما ينفضّ عن الرئيس خلال حكمه كثير من الأصوات التى اصطفت وراءه فى الانتخابات ـ حتى لا يحصل مرشح الحزب الآخر على الرئاسة ـ سواء كان ذلك لعدم وفائه بوعوده الانتخابية، أو غير ذلك من تقلبات الشعوب والحكومات.....

ذلك برغم أن الولايات المتحدة هى قلعة الديمقراطية فى العالم..... وأقدم ديمقراطية فى العالم الغربى... مع أن حق التصويت لكل البالغين ـ وذلك أحد أسس الديمقراطية ـ لم يتحقق فيها إلا فى ستينيات القرن العشرين.

أما رئيس الوزراء البريطانى (الاستعمارى) ونستون تشرشل، فله قول أكثر عملية وحصافة من مثالية لينكولن: الديمقراطية هى أسوأ نظام حكم فى العالم، باستثناء أنظمة الحكم الأخرى.....

فالديمقراطية ليست دواء جاهز تشتريه الشعوب وتشربه فتحقق أحلامها، إنما هى علم ومعرفة وثقافة تؤدى إلى فكر ديمقراطى، وإيمان بحقوق الشعب وقدراته، ثم عمل مستمر لتحقيقها والحفاظ عليها وتطويرها.

ومن هنا تأتى أهمية الكتاب الذى بين أيدينا، فإذا كانت مصر تمر الآن بمرحلة

تحول سياسى، فالسؤال هو: إلى أين؟ هل إلى نظام أكثر ديمقراطية؟ أم نظام يدور فى الحلقة المفرغة ما بين الاستبداد الديمقراطى والوهم الديمقراطى؟.

الباحث المدقق والناشط المتميز ـ فى مجالات المواطنة والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدنى ـ سامح فوزى، يطوف بنا فى هذا الكتاب فى آفاق الديمقراطية.... والولايات المتحدة والديمقراطية.... وحالة الديمقراطية فى مصر..... ويختتم برؤيته لهندسة التغيير الديمقراطى فى مصر.....

يستلزم التغيير الاتفاق بين قوى التغيير (غالبًا ما تكون المعارضة) على حد أدنى من القيم التى تقوم عليها أهداف الإصلاحات، والسياسات بصفة عامة. ويستلزم الحكم الديمقراطى، والسلام، والرضا الاجتماعى، اتفاقًا بين الشعب والحكومة ـ أى حكومة كانت ولأى حزب ـ على حد أدنى من القيم التى تقوم عليها السياسات.

وأخونا سامح فوزى يحمل فى كتابه هموم المصريين، ويحمل فوقها هموم الأقباط فى مصر.....

وتحت الأثقال التى ينوء بها كاهله وكاهلنا، غامت علينا قليلاً حقيقة أن القيم المشتركة هى أهم ركائز المواطنة، تتبعها المصالح المشتركة واللغة والعرق والتاريخ المشترك.... والسياسة هى تحديد السلطة لقيم المجتمع... فإذا تشتتت واختلفت قيم المجتمع انحل رباطه وقوامه..... فلا وطن بدون مواطنين، ولا مواطنة بدون إطار فكرى وأخلاقى يجمع المواطنين. فأى قيم تبحث عنها مصر اليوم؟ أو أى أيديولوچيا تريد مصر قيمها لتبنى عليها جوهر الديمقراطية؟.

هل هى قيم السوق الحر والاقتصاد الحر (أى الليبرالية الاقتصادية الجديدة: Neoliberalism)؟ أو قيم الحضارة الأمريكية المؤسسة على اليهودية المسيحية أو الصهيونية المسيحية، والشوڤينية، والداروينية الشاملة (البقاء للأصلح، ثقافيّا واقتصاديّا وماليّا... وعرقيّا... وفى كل المجالات... وإلى درجة استئصال الضعيف إذا لزم الأمر)؟ أو قيم أوروپا المتراوحة بين ذلك وبين العلمانية؟ ـ ولا يغيب عن بالنا فى هذا المقام نظرة الحضارة الغربية للآخر وسجلها معه قديمًا وحديثًا ـ وهل لنا قيم ذاتية يمكن أن نستفيد منها وننقحها بأفضل ما لدى الآخرين؟

حتى يتم الاختيار بين ذلك، أو بين غيره، يجب أن يتاح لكل فريق عرض ما يراه على الشعب. واستبعاد أى فريق أو جماعة هو ترسيخ للاستبداد، وتهديد مباشر لجوهر الديمقراطية الذى لا يقوم إلا على وفاق وطنى، وأفق مفتوح للجدل الحر فى مجال عام واسع لا تشوبه الصراعات الحزبية الضيقة ولا السياسات الانتهازية، مع ضمان حد أدنى من الثقافة السياسية والوعى الشعبى..... فإذا تم ذلك، اقترب بر الأمان والتقدم والازدهار..... وبدون ذلك، ستستمر مصر فى الحالة التى يريد الجميع تغييرها.

عادل المعلم